المستقبل الاقتصادي ٢٠١٥/٦/٢٢

زخور: لا حلول قريبة لمشكلات ردم الحوض الرابع
مرفأ بيروت يستفيد من إقفال المعابر الحدودية برفع حركته بالاتجاهين

ألفونس ديب

ارتفعت حركة مرفأ بيروت بشكل كبير في ايار الماضي، ان لجهة استيراد الحاويات المعدة للاستهلاك المحلي او بالنسبة لتصدير الحاويات الملأة بالمنتجات اللبنانية، مستفيداً من اقفال المعابر الحدودية باتجاه دول الخليج والاردن، فيما حققت الواردات المرفئية رقماً قياسياً غير مسبوق في هذا الشهر.

رئيس غرفة الملاحة الدولية بيروت ايلي زخور توقع ان تستمر وتيرة حركة المرفأ بالارتفاع في الاشهر المقبلة مع استمرار اقفال المعابر الحدودية.

وبالنسبة لمشروع ردم الحوض الرابع، قال زخور: «ان الاعمال في الحوض الرابع لا تزال متوقفة بسبب الاعتراضات الحاصلة على ردم هذا الحوض». واشار الى ان الاجواء لا تحوي بقرب الوصول الى حلول للمشكلات التي تحيط بالمشروع.

الأرقام

وأظهرت الأرقام الصادرة عن المرفأ، انخفاض عدد البواخر التي رست داخل المرفأ في ايار الماضي بنسبة ١٤،٧ في المئة الى ١٣٩ باخرة مقارنة مع ١٦٣ باخرة في أيار ٢٠١٤، في حين ارتفع الشحن العام بنسبة ٢ في المئة الى ٧٣٥ ألف طن مقابل ٧٢٠ الف طن في أيار ٢٠١٤.

وبالنسبة للسيارات المستوردة عبر المرفأ، فقد ارتفع عددها بسنبة ٢٧،٣ في المئة الى ٨ آلاف و٧٠٩ سيارات مقابل ٦ آلاف و٨٤٠ سيارة، وسجل عدد المسافرين انخفاضاً في هذا الشهر حيث لم يعبر المرفأ اي مسافر، في حين بلغت حركة العبور ٢٧١ مسافراً في ايار ٢٠١٤.

أما الحاويات، فسجلت انخفاضاً نسبته ٢،٦ في المئة الى ١٠٣ آلاف و٣٥٩ حاوية مقابل ١٠٦ آلاف و١٦٦ حاوية سجلها المرفأ في ايار ٢٠١٤، في حين ارتفعت عائدات المرفأ خلال هذا الشهر بنسبة ١٢،٧ في المئة الى نحو ٢٢،٣ مليون دولار، مقابل ١٩،٨ مليوناً في ايار ٢٠١٤.

وفي الاشهر الخمسة الاولى من العام الجاري، أظهرت الاحصاءات انخفاضاً في عدد البواخر التي رست في المرفأ بسنة ١٥،٦ في المئة الى ٧٠٤ بواخر مقابل ٨٣٧ باخرة في الفترة نفسها من ٢٠١٤، كما انخفض الشحن العام بنسبة ١٠،٥ في المئة الى ٣ ملايين و١٨٩ الف طن مقابل ٣ ملايين و٥٦٤ الف طن.

وبالنسبة لعدد السيارات، ارتفع عددها بنسبة ٤،٢ في المئة الى ٣٩ الفاً و٨٤٢ سيارة مقابل ٣٨ ألفاً و٢٢٧ سيارة حتى ايار ٢٠١٤.

أما عدد المسافرين، فاللافت انه لم يعبر اي مسافر في مرفأ بيروت في الاشهر الخمسة الاولى من العام الجاري، مقابل تسجيل عبور ٥٧٢ مسافراً في الفترة نفسها من العام ٢٠١٤.
وكذلك انخفض عدد الحاويات حتى ايار من العام الجاري بنسبة ٧،٣ في المئة الى ٤٥٠ ألفاً و٥٤٤ حاوية، مقابل ٤٨٦ الفاً و٨٨ حاوية، فيما ارتفعت عائدات المرفأ بنسبة ٧،٥ في المئة الى نحو ٩٤،٥ مليون دولار، مقابل ٨٧،٩ مليوناً.

زخور
وفي هذا الاطار، اعتبر زخور ان حركة مرفأ بيروت جيدة جداً على كل المستويات. وقال: «لقد سجلت حركة المرفأ تراجعاً في اول شهرين من العام الجاري بسبب الاحوال الجوية السيئة والاضراب في المرفأ، وافراغ عدد من البواخر العملاقة المعدة للمسافنة حمولتها في مرافئ اخرى».
واضاف: «لكن هذا الوضع تحسّن بشكل كبير في آذار ونيسان وأيار من هذا العام»، مشيراً الى انه في ايار سجل المرفأ رقماً قياسياً في الواردات المرفئية، فيما الحاويات المعدة للاستهلاك المحلي ارتفعت لتبلغ ٣٦٣٤٨ حاوية في ايار الماضي مقابل ٣١٨٨٠ حاوية في أيار ٢٠١٤».
كما لفت الى ارتفاع كبير في عدد الحاويات الملأة بالبضائع اللبنانية والمعدة للتصدير، حيث سجلت في ايار الماضي ٨٠٦١ حاوية مقابل ٥٦٨٧ حاوية في ايار ٢٠١٤.
وعزا زخور ارتفاع عدد الحاويات الملأة بالبضائع اللبنانية الى «اغلاق المعابر البرية باتجاه دول الخليج والاردن، ما ادى الى تحويل معظم عمليات الشحن التي كانت تتم براً الى المرفأ. كما ان ارتفاع عدد الحاويات المعدة للاستهلاك المحلي مع اقتراب حلول شهر رمضان، وكذلك استيراد البضائع التي كانت تأتي عبر البر من خلال المرفأ»، متوقعاً ان تستمر وتيرة حركة المرفأ بالارتفاع في الاشهر المقبلة مع استمرار اقفال المعابر الحدودية.
وبالنسبة للتطورات الحاصلة على صعيد الحوض الرابع، قال زخور: «ان الاعمال في الحوض الرابع لا تزال متوقفة بسبب الاعتراضات الحاصلة على ردم هذا الحوض».
وعلمت «المستقبل» من مصادر متابعة، ان «جهات طالبت بان يتم توسيع المرفأ باتجاه الشمال، حتى لو تم الغاء سوق السمك والسوق الشعبي وسوق الخضر، وصولاً الى اللجوء للاستملاك»، مشددة على ضرورة ان يكون موضوع ردم الحوض الرابع خياراً أخيراً.
واشارت مصادر اخرى الى ان الحوض الرابع معطل كلياً من ثمانية اشهر، ورغم ذلك، فانه لن يؤثر في عمل المرفأ، الذي استمر يخدم الاقتصاد بجدارة، على كافة المستويات، بما في ذلك استقبال البواخر المحملة بالحديد».
وفي هذا الاطار، شدد زخور على ضرورة ايجاد حل سريع لموضوع توسعة المرفأ، إما عبر ردم الحوض الرابع، او أي حل آخر، لأنه من المتوقع ان يشهد المرفأ مستقبلاً باهراً مع عودة الاستقرار الى سوريا، واطلاق عملية إعادة إعمار هذا البلد، التي تبلغ قيمتها نحو ٤٠٠ مليار دولار.